Distr.: General
23 January 2026
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والسبعون

جنيف، 24–28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثانية والسبعين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 24 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

تقرير مُقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً– الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية 3

ألف – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل 3

باء – مسائل أخرى 3

جيم – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 4

ثانياً– موجز الرئيس 7

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 7

باء – مناقشة عامة 8

جيم – تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني 10

دال – الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا 12

هاء – مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً 13

ثالثاً– المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة 14

ألف – افتتاح الدورة 14

باء – انتخاب أعضاء المكتب 14

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة 14

دال – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض 15

هاء – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 15

واو – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل 15

زاي – مسائل أخرى 16

حاء – اعتماد التقرير 16

المرفقات

الأول– الاختصاصات المنقحة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 17

الثاني– موضوع الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وأسئلتها الإرشادية 20

الثالث– جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 21

الرابع– جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 22

الخامس– الحضور 23

مقدمة

عقد مجلس التجارة والتنمية دورته الثانية والسبعين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 24 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وعقد المجلس، أثناء الدورة، ست جلسات عامة، هي الجلسات من 1245 إلى 1250.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

المقرر 591(د-72)

قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية 1250 (الختامية) المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وبناءً على نتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إخضاع الجدول الزمني لاجتماعات عام 2026 لإجراء موافقة صامتة ينفَّذ بعد اختتام الدورة الثانية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

باء- مسائل أخرى

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

المقرر 592(د-72)

في الجلسة العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025:

(أ) وافق مجلس التجارة والتنمية على الترتيبات المؤقتة التالية للدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، علماً أنه تَقرر عقدها في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2025:

'1' سيترأس الدورةَ التاسعة للفريق الحكومي الدولي رئيسان مشاركان سيُعِدان ويعممان مشروع مجموعة من توصيات الخبراء قبل نهاية اليوم الثاني من الدورة؛

'2' يمكن أن تستمر المناقشة خلال جلسة ما بعد الظهر؛

'3' يضع الرئيسان المشاركان صيغة نهائية لمقترحهما المتعلق بتوصيات الخبراء في صفحة واحد كحد أقصى قبل الجلسة العامة الختامية للدورة التاسعة؛

'4' إذا تطلب إعداد الصيغة النهائية للمقترح المتعلق بتوصيات الخبراء مزيداً من الوقت، يمكن تعميم الوثيقة في موعد أقصاه يوم الجمعة 5 كانون الأول/ديسمبر 2025، تحت مسؤولية الرئيسين المشاركين؛

(ب) اتفق مجلس التجارة والتنمية على أن تنظر لجنة التجارة والتنمية في دورتها السادسة عشرة في تقرير الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيتضمن توصيات الخبراء.

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

المقرر 593(د-72)

قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، مواصلة المشاورات غير الرسمية بين منسقي المجموعات الإقليمية بشأن الاختصاصات المنقحة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بهدف التوصل إلى اتفاق غير رسمي، قبل تعميم تلك الاختصاصات المنقحة على المجلس لإقرارها عبر إجراء الموافقة الصامة الذي سينفَّذ بعد اختتام دورته الثانية والسبعين.

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

1- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة 1246 المعقودة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/72/3) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. وقرر المجلس، وفقاً لمقرر الجمعية العامة 445/47، أن يتضمن تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال دورته الثانية والسبعين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تقارير الهيئات الفرعية

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

2- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة 1249 المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بالتقرير المتعلق بالدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الوارد في الوثيقة TD/B/EDE/8/4، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

(ب) تقرير لجنة التجارة والتنمية

3- أحاط المجلس علماً أيضاً، في جلسته العامة 1249 المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بالتقرير المتعلق بالدورة الخامسة عشرة للجنة التجارة والتنمية، الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/61، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

(ج) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

4- أحاط المجلس علماً أيضاً، في جلسته العامة 1249 المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بالتقرير المتعلق بالدورة الخامسة عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/55، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

5- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة 1249 المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (TD/RBP/CONF.10/7)، واعتمد القرارات الواردة فيه.

6- وعرضت ممثلة عن أمانة الأونكتاد نتائج مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المعقود في جنيف في الفترة من 7 إلى 11 تموز/يوليه 2025. وأشارت إلى أن المؤتمر ضم مشاركين رفيعي المستوى، منهم وزراء ورؤساء هيئات المنافسة وحماية المستهلك وكبار المسؤولين من الدول الأعضاء، واعتمد قرارين. فأما الأول، وهو القرار ألف، فقد جدد ولاية الأونكتاد في المجالات الموضوعية وعززها، واقترح تغيير اسم مؤتمر الأمم المتحدة العاشر بشأن المنافسة وحماية المستهلك وعقده في عام 2030[1]. وأما الثاني، وهو القرار باء، فدعا الجمعية العامة إلى اعتماد مبادئ الأمم المتحدة لسلامة المنتجات الاستهلاكية، وهي أول إطار عالمي من نوعه. كما سلطت الضوء على تقارب نتائج مؤتمر الأمم المتحدة التاسع ونتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي أسفرت عن توافق آراء جنيف (TD/561/Add.2).

7- وأكد بعض المندوبين أن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، والقرارين المنبثقين عنه، عناصر قيّمة للغاية وتُكمل توافق آراء جنيف؛ وتحدد معاً ولاية واضحة للمضي قدماً بعمل الأونكتاد في مجال المنافسة وحماية المستهلك.

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

8- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة 1249 المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن دورته التاسعة والخمسين.

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2024-2025 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

9- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة 1249 المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بتقرير رئاسة الهيئة الاستشارية عن الفترة 2024-2025.

10- وأبرز ممثل إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين الدور الهام الذي يضطلع به قسم بناء القدرات في مجال السياسات التابع للأونكتاد في تعزيز القدرات الوطنية على صنع السياسات من خلال الدورات التدريبية المنصوص عليها في الفقرة 166. وأشاروا إلى أن البرنامج يدعم الاقتصادات النامية بالنهوض بالمهارات التحليلية، وتحسين فهم الاتجاهات الاقتصادية العالمية، والمساهمة في اندماجها بمزيد من الفعالية في الاقتصاد الدولي. وشددت الوفود على أن الولاية المنصوص عليها في الفقرة 166 لا تزال ذات صلة بمواجهة التحديات الناشئة عن العولمة ودعم تصميم سياسات قائمة على الأدلة.

(1) انظر A/RES/80/121، الفقرة 43.

11- وأكدت الوفود كذلك قيمة الدورات القصيرة التي تُنظَّم في جنيف والدورات الإقليمية التي تنظَّم في المناطق النامية. وشجعت الأونكتاد على الإبقاء على طرائق التدريب الحضوري وتوسيع نطاق البرنامج في المناطق النامية. وشددت على أهمية توطيد القدرات المؤسسية، وأشارت إلى أن الاستثمار المستمر في البرنامج سيعزز تأثيره.

مسائل أخرى

12- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قرر مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، النظر في إقرار مقترح بشأن المشاورات المتعلقة بتنشيط آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، من خلال إجراء موافقة صامتة، بهدف إضفاء طابع رسمي على القرارات التي تُتخذ بشأن هذه المسألة في دورة المجلس التنفيذية الثامنة والسبعين.

13- ونظر مجلس التجارة والتنمية كذلك في المسائل المتصلة بالقرارات الواردة في توافق آراء جنيف (TD/561/Add.2) الذي أُقر في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025 في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على النحو المبين أدناه.

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

14- وافق مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، على الاختصاصات المنقحة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية (انظر المرفق الأول).

15- ووافق المجلس أيضاً، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، على الترتيبات المؤقتة لعقد الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، التي ستفتتح في 1 كانون الأول/ديسمبر 2025 (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر 592(د-72) أعلاه).

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

16- اتفق المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، على أن تخضع الاختصاصات المنقحة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لإجراء موافقة صامتة يُنفَّذ بعد اختتام دورة المجلس الثانية والسبعين (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر 593(د-72) أعلاه).

17- ووافق مجلس التجارة والتنمية أيضاً، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، على موضوع الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وأسئلتها الإرشادية (انظر المرفق الثاني).

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

بيان الجلسة العامة الافتتاحية

تقرير الأمينة العامة السنوي

مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البندان 3 و7 من جدول الأعمال)

18- أكدت الأمينة العامة للأونكتاد، في بيانها الاستهلالي، أن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد أعادت تأكيد مكانة هذه المؤسسة ضمن النظام المتعدد الأطراف، على الرغم من أوضاع صعبة اتسمت بمعوقات الميزانية وعدم اليقين على الصعيد العالمي. وشارك في المؤتمر أكثر من 170 وفداً وطنياً و80 وزيراً ونائب وزير، إلى جانب ممثلين عن المنظمات الدولية والقطاع الخاص والشباب والمجتمع المدني. وتناولت الوثيقة الختامية لدورة المؤتمر السادسة عشرة، المعنونة توافق آراء جنيف، التحديات الإنمائية الحالية، مثل أزمة الديون، واتساع الفجوة الرقمية، والروابط بين المناخ والتنمية، ونقص الاستثمارات، وضرورة الحفاظ على نظام تجاري عالمي قائم على القواعد. وسيوجه توافق آراء جنيف أعمال الأونكتاد من خلال ولايات تتعلق بدعم أقل البلدان نمواً في الخروج من هذه الفئة، وتوثيق التعاون بين بلدان الجنوب، وسد الفجوة الرقمية، والمساهمة في إصلاح الهيكل المالي الدولي. وشاركت طائفة من الجهات المعنية، طوال المؤتمر، في اجتماعات مائدة مستديرة وزارية وحلقات نقاش، ورسمت مسارات للمضي قدماً.

19- وأشارت كذلك إلى التزامات محددة أمكن التوصل إليها في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، مثل موافقة المملكة العربية السعودية على استضافة منتدى سلاسل الإمداد العالمية التابع للأونكتاد، وموافقة قطر على استضافة الدورة المقبلة لمنتدى الأونكتاد العالمي للاستثمار، وإعلان سويسرا عن تمويل بقيمة 4 ملايين فرنك سويسري للأعمال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

20- وقدمت الأمينة العامة للأونكتاد لمحة عامة عن الأنشطة الموضوعية التي نُفذت في عام 2025 في إطار جميع ركائز الأونكتاد الثلاث. فقد أصدر الأونكتاد على مدار العام عدة منشورات رئيسية، مثل *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، *وتقرير التكنولوجيا والابتكار*، *وتقرير الاستثمار العالمي*، *واستعراض النقل البحري*. وذكّرت بأن الأونكتاد استضاف دورة المؤتمر السادسة عشرة ومنتديات حكومية دولية أخرى، فضلاً عن دورة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. كما نظم الأونكتاد المؤتمر الدولي لإدارة الديون ومنتدى المحيطات في عام 2025. وشارك الأونكتاد بنشاط في منتديات دولية رئيسية، مثل مجموعة العشرين، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي عُقد في إشبيلية (إسبانيا)، والاجتماعات الربيعية والسنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشارت أيضاً إلى البحوث والبيانات التي أتاحها الأونكتاد من خلال تقييماته السريعة وتحديثاته الشهرية بشأن التجارة العالمية ومكنت الدولَ الأعضاء من الحصول على تحليلات في الوقت المناسب خلال عام مضطرب.

21- وشددت كذلك على مساهمة الأونكتاد في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة، مثل الانخراط في تنفيذ الولايات المنصوص عليها في ميثاق المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بمقاييس عدا مقياس الناتج المحلي الإجمالي ومقياس التجارة بين بلدان الجنوب، والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، والاضطلاع بإصلاح الهيكل المالي الدولي. وساعد عمل الأونكتاد بشأن الولايات المنبثقة من التعاهد الرقمي العالمي في تشكيل نُهج منظومة الأمم المتحدة إزاء الفجوة الرقمية والتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك قيادة العمل المتعلق بحوكمة البيانات من خلال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في قيادة العمل المتعلق بالتحول الهيكلي الرقمي. وفي مجال تمويل التنمية، شارك الأونكتاد في جميع اللجان التحضيرية وأفرقة الخبراء، وساعد في صياغة الخطة الطموحة لتمويل التنمية الواردة في التزام إشبيلية. وكُلف الأونكتاد بأداء مهام أمانة منصة المقترضين، والمشاركة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في قيادة منتدى إشبيلية بشأن الديون، ودعم وضع مبادئ الاقتراض والإقراض المسؤولين. كما شارك الأونكتاد في لجان وأفرقة عاملة شتى على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حيث عمل مع مكاتب منها مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الثانية والمكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة، على ضمان اتساق الأنشطة المضطلع بها في إطار ركيزة التنمية وبناء أوجه التآزر بين جنيف ونيويورك. وجدير بالذكر أن الأونكتاد تولى أيضاً الرئاسة الدورية لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات في عام 2025، حيث نسق إجراءات منظومة الأمم المتحدة للتصدي لتحديات التحول الرقمي.

22- وفي إطار التطلع إلى عام 2026 وعملية مبادرة الأمم المتحدة 80، أقرت الأمينة العامة باستمرار تأثير تجميد الميزانية العادية، ودعت إلى تقديم دعم متواصل لضمان تنفيذ برنامج العمل المحدث الذي قُدم في وقت سابق من عام 2025. وعرضت مشاركة الأونكتاد في إعادة هيكلة ركيزة التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن الأونكتاد سيقود أو سيشارك في قيادة 4 حزم من أصل 32 حزمة إجراءات قيد الإعداد، بما في ذلك إنشاء قطب معرفي مشترك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في منصة لتسريع التكنولوجيا، ومبادرة مجمعات بيانات منظومة الأمم المتحدة، وإعادة تنظيم تحليلات الاقتصاد الكلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

23- وفي الختام، أكدت للدول الأعضاء أن الأونكتاد سيواصل الاضطلاع بولاياته، بما في ذلك تنفيذ برنامج العمل المعتمد، والتعاون التقني، والبحث والتحليل، بغض النظر عن قبولها الترشح لمنصب الأمينة العامة للأمم المتحدة. وأكدت من جديد، بصفتها الأمينة العامة للأونكتاد، التزام الأونكتاد بأن يكون صوتاً للفئات الضعيفة، وجسراً بين التحليل والعمل، ومكاناً للحوار المفتوح، وقوة للتنمية في عالم يزداد فيه عدم اليقين.

باء- مناقشة عامة

(البند 2 من جدول الأعمال)

24- جرت المناقشة العامة في 24 و26 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وأدلى ببيانات ممثلو الدول والمنظمات التالية: بيرو، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ ومصر، باسم مجموعة الدول العربية؛ ونيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وماليزيا، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وسويسرا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وشيلي، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي[2]؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ والجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(2) نأت الأرجنتين وباراغواي بنفسيهما عن البيان.

والصين؛ وبربادوس؛ وكوبا؛ ودولة فلسطين؛ وبيرو؛ والمغرب؛ ومصر؛ وكمبوديا؛ وأوكرانيا؛ وترينيداد وتوباغو؛ والاتحاد الروسي؛ ومنغوليا، باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وغامبيا؛ وباكستان؛ وزمبابوي؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وألمانيا؛ والجمهورية الدومينيكية؛ وماليزيا؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وإندونيسيا وفييت نام؛ وليبيا؛ والمملكة العربية السعودية؛ وإثيوبيا؛ وكولومبيا؛ والجزائر؛ وبنغلاديش؛ والهند؛ والأرجنتين؛ والكرسي الرسولي؛ ونيجيريا؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ والبرازيل؛ وكينيا.

25- رأى العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين أن توافق آراء جنيف الذي اعتُمد في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعكس تعزيز ولاية المؤسسة. ويقدم توافق آراء جنيف توجيهات لتوسيع نطاق عمل الأونكتاد بشأن قضايا حاسمة مثل الديون والاقتصاد الرقمي وتغير المناخ والتحول الهيكلي وسلاسل الإمداد ودعم الاقتصادات الضعيفة. ورحب بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين بالأخذ من جديد بنهج تقديم القرارات وبتمتين دور المجلس الذي سيكون بمثابة منبر أكثر فعالية لبناء توافق الآراء.

26- وأقر العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بصعوبة البيئة العالمية التي تتسم بقضايا مثل تباطؤ النمو الاقتصادي، وتفاقم أزمة الديون، وتراجع تدفقات الاستثمار، وتصاعد النزاعات، وحالات الطوارئ المناخية، والتوترات التجارية، واتساع الفجوة التكنولوجية، وهي عوامل تؤثر تأثيراً غير متناسب على البلدان النامية.

27- وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم لتقرير الأمينة العامة السنوي ولعمل الأونكتاد في إطار ركائزه الثلاث. وأبرز عدد من المندوبين ومجموعة إقليمية دور الأونكتاد بوصفه الجهة التي تتولى في الأمم المتحدة تنسيق المسائل المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. وأشار العديد من المجموعات الإقليمية وعدد من المندوبين إلى دور الأونكتاد ومساهماته في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وأعمال المتابعة المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

28- وشدد عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين على ضرورة إصلاح الهيكل المالي الدولي وجعله أكثر إنصافاً وفي المتناول. وأكد عدة مندوبين أهمية ضمان هامش تصرف في المجال المالي من أجل الاستثمارات الاجتماعية والإنمائية. وحث بعض المندوبين ومجموعة إقليمية أخرى الأونكتاد على مواصلة عمله بشأن القدرة على تحمل الديون، وسلطوا الضوء على المسؤوليات الجديدة التي تقع على عاتق هذه المؤسسة في سياق التزام إشبيلية.

29- ودعا العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين إلى تعزيز الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجالات القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي والقيمة المضافة لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية وتجاوز الاعتماد على السلع الأساسية.

30- وشدد العديد من المندوبين ومجموعة إقليمية على سد الفجوة الرقمية ودعم التحول الرقمي، والاستعداد للتجارة الإلكترونية ومشاركة الجميع في الاقتصاد الرقمي، مع إيلاء سد الفجوات التكنولوجية اهتماماً خاصاً. كما سلط العديد من المندوبين الضوء على ضرورة نقل التكنولوجيا بشروط مفيدة لجميع الأطراف.

31- وأكد عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين أن تغير المناخ يشكل تحدياً خطيراً يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، وأضاف العديد من الوفود أن البلدان النامية تواجه آثاراً غير متناسبة على الرغم من مساهمتها الضئيلة في انبعاثات غازات الدفيئة. ودعا عدد من المندوبين ومجموعة إقليمية كذلك إلى زيادة التمويلي المناخي ونقل التكنولوجيا ودعم إنشاء بنية تحتية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمساعدة في الانتقال العادل.

32- وشدد العديد من المندوبين ومجموعة إقليمية على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد، وأعربوا عن قلقهم إزاء تصاعد الحمائية وتجزؤ التجارة وتعطل سلاسل الإمداد. وأكد العديد من المندوبين من جديد التزامهم بالنظام التجاري المتعدد الأطراف ودعوا إلى تعزيزه.

33- وأقر العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بالاحتياجات الخاصة للاقتصادات الضعيفة ودعوا إلى مواصلة الدعم المقدم إليها وزيادته. ورحب العديد من المندوبين ومجموعة إقليمية بوضع الأونكتاد برنامجاً مخصصاً لدعم أقل البلدان نمواً في الخروج من هذه الفئة، ودعوا إلى تنفيذه الفعلي.

34- وأعرب بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين ومجموعة واحدة من البلدان عن قلق بالغ إزاء التدابير القسرية الانفرادية، التي تتعارض مع القانون الدولي، ودعوا الأونكتاد إلى تقييم تأثيرها على التجارة والتنمية.

35- وأعرب بعض المجموعات الإقليمية وعدد من المندوبين ومجموعة واحدة من البلدان عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وعن تقدير المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في تقييم تكلفة الاحتلال الاقتصادية. وأكد مندوب آخر من جديد أن وفد بلده لا يمكنه أن يؤيد البيانات الواردة في التقرير تحت البند ذي الصلة جدول الأعمال، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/72/3.

36- وعرض العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين أمثلة على أنشطة التعاون الوطني مع الأونكتاد، وسلط بعض الوفود الضوء على برامج محددة يضطلع بها الأونكتاد، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، فضلاً عن تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية، واستعراضات سياسات الاستثمار، ودعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

37- وأبرز مندوب عواقب الحرب في أوكرانيا، مشيراً إلى أنها أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي. وفي إطار ممارسة حق الرد، ذكر مندوب آخر أن الأونكتاد منبر للمناقشات غير المسيَّسة بشأن التنمية الاقتصادية، وشدد على عدم استخدام المجلس لأغراض سياسية.

جيم- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند 4 من جدول الأعمال)

38- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، دعت الأمينة العام للأونكتاد إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لإنهاء الانهيار الاقتصادي والأزمة المالية غير المسبوقين في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما غزة. وأشارت إلى الانخفاض الكارثي في الناتج المحلي الإجمالي، وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع، والظروف الإنسانية الصعبة، وهي عناصر تفاقمت بسبب شلل النظام المالي من جراء حجب الإيرادات وتراكم الديون. وعلاوة على ذلك، يتطلب الانتعاش أكثر من 70 بليون دولار وسيستغرق عقوداً. ودعت إلى رفع الحصار ووقف إطلاق النار بشكل دائم، ووضع خطة انتعاش شاملة، وزيادة المساعدات الدولية، وإطلاق الأموال المحجوزة، وإزالة القيود التجارية ليتسنى تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

39- وعرض ممثل عن أمانة الأونكتاد التقرير الذي يوثق ويحلل الانهيار الاقتصادي والمالي والإنساني في غزة والضفة الغربية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويتضمن التقرير تحذيراً من أن غزة قد تصبح غير صالحة للسكن من دون تدخل دولي عاجل. وركز العرض على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عالمية حاسمة لضمان السلام، ورفع القيود، وإطلاق الإيرادات المحجوزة، وتمويل إعادة الإعمار الشامل لاستعادة سبل العيش والتنمية البشرية.

40- وأبرز ممثل دولة فلسطين الآثار المأساوية للعمليات العسكرية الجارية منذ سنتين ولعقود من الاحتلال، أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح وتدمير شبه كامل للبنية التحتية وانهيار الاقتصاد. وأكد أن تكاليف إعادة الإعمار تتجاوز 70 بليون دولار وأن التنمية المستدامة مستحيلة في ظل الاحتلال. ودعا إلى إنهاء العدوان، وتنفيذ القرارات الدولية، ومساءلة إسرائيل عن الأضرار، ودعم خطة إعادة الإعمار العربية وحل الدولتين. وحث الأونكتادَ على مواصلة تقييم تكلفة الاحتلال الاقتصادية، وطلبَ عقد دورة استثنائية للمجلس أو اجتماع تقني لإطلاع الدول الأعضاء على تأثير عامين من الحرب على الاقتصاد الفلسطيني وآفاق الانتعاش.

41- وأدلى ببيانات ممثلو الدول والمنظمات التالية: دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وبيرو، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ ومصر، باسم المجموعة الأفريقية؛ ونيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وماليزيا، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ ودولة فلسطين؛ والصين؛ وكوبا؛ والأردن؛ والمغرب؛ ومصر؛ وباكستان؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وماليزيا؛ وإندونيسيا؛ وقطر؛ وبنغلاديش؛ والمملكة العربية السعودية؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ وتونس؛ وعمان؛ ولبنان؛ والجزائر؛ والبرازيل. وأدلى ممثل عن منظمة التعاون الإسلامي وممثل عن جامعة الدول العربية ببيانين.

42- أعرب ممثل مجموعة إقليمية عن تقديره لإعداد الأونكتاد هذا التقرير على الرغم من قلة الموارد المتاحة. وحث على عقد دورة استثنائية أو اجتماع تقني لتقييم تأثير الحرب الدائرة منذ سنتين على الاقتصاد ولوضع توصيات عملية لتسريع الانتعاش.

43- وأشاد ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين وممثل منظمة حكومية دولية ببرنامج الأونكتاد المتعلق بمساعدة الشعب الفلسطيني. ورأت وفود أن التقرير شامل ويدعو إلى التأمل.

44- وأعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن قلقهم العميق إزاء الاستنتاجات الواردة في التقرير بشأن وضع الفلسطينيين المزري تحت الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما في غزة، وأدانوا تصعيد العنف والمستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية.

45- وأكد ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين وممثل منظمة حكومية دولية أن التنمية المستدامة مستحيلة في ظل الاحتلال وأن احتياجات الانتعاش تتجاوز حالياً 53 بليون دولار. ودعوا إلى تعزيز ولاية الأونكتاد لتقييم الأثر الاقتصادي والأضرار، وتحليل المعوقات الهيكلية، وتقديم الدعم التقني والتوصيات السياساتية من أجل الانتعاش. وأكد ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين وممثل منظمة حكومية دولية من جديد تضامنهم مع دولة فلسطين، وأدانوا العمليات العسكرية الجارية والممارسات غير القانونية، وحثوا على التنفيذ الكامل لولايات الأونكتاد وقرارات الجمعية العامة لدعم إعادة الإعمار والتجارة والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

46- وحذر عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين ومجموعة واحدة من البلدان ومنظمة حكومية دولية من أن التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل الاحتلال وتقييد التنقل والسيطرة الخارجية. ودعوا كذلك إلى إنهاء حجز إسرائيل عائدات الضرائب الفلسطينية وتنفيذ خطة إعادة إعمار شاملة.

47- ودعا ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين وممثلو بعض المنظمات الحكومية الدولية إلى إحياء عملية السلام من أجل التوصل إلى حل الدولتين، استناداً إلى القانون الدولي، مما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وإلى إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

دال- الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

(البند 5 من جدول الأعمال)

48- عرض ممثل عن أمانة الأونكتاد التقرير المتعلق بالأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا (TD/B/72/2). وقد تمحورت هذه الأنشطة حول التطلعات المحددة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وتناولت تلك التطلعات.

49- وعقب العرض، أعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين ومجموعة واحدة من البلدان عن تقديرهم لتقرير الأمانة وللأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لتنمية أفريقيا. وشددوا على قيمة مختلف جوانب عمل الأونكتاد، بما في ذلك دعم إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووضع استراتيجيات التجارة الإلكترونية، وتيسير التجارة، وإدارة الديون، والقدرات الإنتاجية، وريادة الأعمال، وتيسير الأعمال التجارية، والحد من الفقر في القارة الأفريقية. وأبرز ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين أهمية *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2024: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا – تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر*، الذي ركز على إمكانات التجارة بين البلدان الأفريقية باعتبارها أداة لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات وتعزيز التنويع في أفريقيا. ودعا عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين الأونكتاد إلى تمتين دعمه للبلدان الأفريقية. كما أعرب بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن تقديرهم للمدير المنتهية ولايته لشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في الأونكتاد، على تفانيه والتزامه تجاه أفريقيا.

50- وأعرب عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن قلقهم إزاء انخفاض حصة الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لأفريقيا في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. ولاحظوا أنها انخفضت من 40,4 في المائة في عام 2019 إلى 26,4 في المائة في عام 2024، ودعوا إلى عكس هذا الاتجاه. وسألت مجموعات إقليمية الأمانة عما يمكن فعله لمعالجة هذه المسألة. وأشارت مجموعة واحدة من البلدان إلى الدور الهام الذي تؤديه التدابير الاقتصادية الانفرادية في إعاقة التنمية في القارة الأفريقية، وطلبت أن تدرج الأمانة في عملها تحليلاً لتأثير تلك التدابير على أفريقيا. وتساءل مندوب عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تدعم أعمال الأونكتاد المتعلقة بأفريقيا، لا سيما *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، في سياق الجهود الجارية للحد من الازدواجية في إطار الإصلاحات المرتبطة بمبادرة الأمم المتحدة 80. وأعرب مندوب آخر عن أمله أن تتوسع أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني لتشمل مزيداً من البلدان الأفريقية. وشجع مندوب آخر الأونكتاد على توثيق تعاونه مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية في مجال تسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وطلب مندوب آخر تعاون الأونكتاد في تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة.

51- ورداً على القضايا والأسئلة المطروحة، شدد ممثل عن أمانة الأونكتاد على أهمية تعزيز الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم أنشطة الأونكتاد في أفريقيا. وأوضح كذلك أن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد تستند إلى الطلبات الرسمية، وشجع جميع الدول الأعضاء التي ترغب في الاستفادة من هذه المساعدة على تقديم طلبات. وأوضح أيضاً أن إصلاح الأمم المتحدة عملية تقودها الدول الأعضاء، ودعا الدول الأعضاء إلى أن تعبر في المنتديات ذات الصلة عما تفضله بشأن عملية الإصلاح. وأخيراً، عرض أيضاً أمثلة على بعض الدروس المستفادة من المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية، وهي الحاجة إلى مزيد من الموارد لدعم الحد من الفقر، وتحسين إدارة الديون، والتقدم في خفض تكاليف التجارة والمعاملات، وأشار إلى تجديد التركيز على قضايا التوزيع وتحسين اتساق السياسات.

هاء- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

(البند 6 من جدول الأعمال)

52- عرض ممثل عن أمانة الأونكتاد التقرير المتعلق بمساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً (TD/B/72/4). وأشار إلى أن برنامج عمل الدوحة يُنفذ في خضم بيئة عالمية تتسم بانخفاض النمو وتقلص التمويل المتاح، وقال إن تقدم أقل البلدان نمواً في بُعدي التنمية الاقتصادي والبيئي أقل من تقدمها في مجال التنمية الاجتماعية.

53- وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين عن تقديرهم للتقرير وللعمل الذي يضطلع به الأونكتاد دعماً لأقل البلدان نمواً. وأبرزوا أهمية عمل الأونكتاد في مجالات مختلفة، منها القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة، وقواعد المنشأ، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإعداد موجزات مواطن الضعف والمساعدة على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، والفقر، وتغير المناخ، والسياسات التمكينية لضمان الاندماج، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، وبناء القدرات الرقمية، ونقل التكنولوجيا في سياق المادة 66-2 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي.

54- وأشار عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين ومجموعة واحدة من البلدان إلى أن أقل البلدان نمواً تواجه تحديات كبيرة، منها تباطؤ النمو، وارتفاع الديون، وأكدوا أن قرابة نصفها يعاني من حالة مديونية حرجة أو هو معرض لها. ويتفاقم هذا الوضع من جراء التوترات الجيوسياسية، واضطرابات سلاسل الإمداد، والانخفاض المحتمل في المساعدة الإنمائية الرسمية.

55- وفي هذا السياق، أعرب عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين ومجموعة واحدة من البلدان عن قلقهم إزاء تراجع حصة أقل البلدان نمواً في ميزانية الأونكتاد المخصصة للمساعدة التقنية، ودعوا إلى توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لمساندة الأونكتاد في العمل الذي يضطلع به دعماً لبرنامج عمل الدوحة. كما دعا عدة مندوبين ومجموعة إقليمية واحدة الجهات المانحة إلى المساهمة في صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً. ودعت مجموعة إقليمية أخرى بقوة الأونكتاد إلى تركيز مساعدته التقنية على أقل البلدان نمواً، لا سيما في ضوء الظروف المالية الصعبة.

56- وأشار عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين إلى بطء وتيرة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وشددوا على الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم للخروج من هذه الفئة والدعم المقدم إلى البلدان التي خرجت منها منذ عهد قريب. ودعوا إلى الإسراع في تفعيل برنامج دعم الخروج من فئة أقل البلدان نمواً المتفق عليه في الوثيقة الختامية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعنونة توافق آراء جنيف، بطرق منها تعبئة الموارد اللازمة.

57- وأكدت مجموعة واحدة من البلدان أن سبعة من أقل البلدان نمواً تخضع لتدابير قسرية انفرادية، مما يشكل عقبات إضافية أمام تنميتها، وطلبت إلى أمانة الأونكتاد إجراء دراسة تحلل تأثير التدابير القسرية الانفرادية على أقل البلدان نمواً. كما طلبت مجموعة البلدان تلك أن يُدرَج هذا التحليل في مداولات مجلس إدارة الأونكتاد وأن يضع الأونكتاد أدوات لأقل البلدان نمواً للتخفيف من تأثير هذه التدابير القسرية الانفرادية. وطلبت مجموعة إقليمية أيضاً من الأمانة أن توضح الاستنتاج الذي يفيد بأن أداء أقل البلدان نمواً في مجال التنمية الاجتماعية أفضل من أدائها في مجالي التنمية الاقتصادية أو التنمية البيئية.

58- شكر ممثل الأمانة الدول الأعضاء على تعليقاتها واقتراحاتها، وأشار إلى أنها ستُحال إلى إدارة الأونكتاد العليا. ورداً على السؤال المتعلق بالتنمية الاجتماعية، أوضح أن أقل البلدان نمواً أحرزت في المؤشرات الاجتماعية، مثل خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات وزيادة المساواة بين الجنسين في التعليم، تقدماً أسرع نسبياً من تقدمها في الحد من الفقر. كما أبلغ المجلسَ بأن الأونكتاد يكثف بالفعل عمله على تهيئة بيئة سياساتية محلية مواتية لتحقيق نمو شامل للجميع.

ثالثاً- المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف- افتتاح الدورة

59- افتتحت الدورةَ الثانية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، السيدة هايدي شروديروس – فوكس (فنلندا)، ممثِّلةً الرئيسَ المنتهية ولايته لدورة المجلس الحادية والسبعين.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1(أ) من جدول الأعمال)

60- انتخب مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1245 المعقودة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، السيد خوسيه روبيرتو سانشيز – فونغ (الجمهورية الدومينيكية) رئيساً للمجلس في دورته الثانية والسبعين.

61- وانتخب المجلس أيضاً، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1245 المعقودة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أعضاء مكتب المجلس لدورته الثانية والسبعين. وتبعاً لذلك، فيما يلي أعضاء المكتب المنتخبون:

الرئيس:	السيد خوسيه روبرتو سانشيز – فونغ (الجمهورية الدومينيكية)
نواب الرئيس:	السيدة ناهدة سبحان (بنغلاديش)
	السيد أحسن الحبيب (إندونيسيا)
	السيد ألفريدو سويسكوم (بنما)
	السيد علاء حجازي (مصر)
	السيد إلفيس تولوتا شيويدا (ناميبيا)
	السيد إروين بولينغر (سويسرا)
	السيد يوانيس غيكاس (اليونان)
	السيدة هايدي شروديروس–فوكس (فنلندا)
	السيد ستيفانو بيسوتي (إيطاليا)
	السيدة تاتيانا ميرفوش (كرواتيا)
المقرر:	السيد أندريه روسو (رومانيا)

62- ووفقاً للممارسة المتبعة، اتفق المجلس على إشراك منسقي المجموعات الإقليمية ومجموعات الأونكتاد الأخرى المعترف بها إشراكاً تاماً في عمل مكتب المجلس.

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند 1(ب) من جدول الأعمال)

63- أقر مجلس التجارة والتنمية أيضاً، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1245 المعقودة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، جدول الأعمال المؤقت للدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/72/1 (انظر المرفق الثالث).

دال- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند 1(ج) من جدول الأعمال)

64- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين المشاركين في دورة المجلس الثانية والسبعين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/72/L.1.

هاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 11 من جدول الأعمال)

65- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية الثامنة والخمسين (انظر المرفق الرابع).

واو- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل (البند 12 من جدول الأعمال)

تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2024-2025 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

66- انتخب المجلس، في جلسته العامة 1249 المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أعضاء الهيئة الاستشارية للفترة 2025-2026 على النحو التالي: السيد بلال أحمد (باكستان)؛ والسيدة ناظرة عثمان (ماليزيا)؛ والسيد علي بحريني (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والسيد ماثيو ويلسون (بربادوس)؛ والسيد ألفريدو سويسكوم (بنما)؛ والسيد غيليرمي دي أغوير باتريوتا (البرازيل)؛ والسيدة فانسي تشيكيموي تو (كينيا). وانتخب المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، عضوي الهيئة الاستشارية المتبقيين التاليين: السيد عبد الله صالح بوسي (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والسيد إدريس عبد الرحمن الخنجري (عمان).

67- واتفق المجلس أيضاً على أن يتولى رئيس المجلس رئاسةَ الهيئة الاستشارية في الفترة 2025-2026.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

68- أبلغ رئيس المجلس، في الجلسة العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الأعضاء بعدم عرض أي طلبات جديدة على المجلس للنظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/14 قائمة بالهيئات الحكومية الدولية التي لها مركز حالياً لدى الأونكتاد.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

69- أبلغ رئيس المجلس أيضاً، في الجلسة العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الأعضاء بعدم عرض أي طلبات جديدة على المجلس للنظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/32 قائمة بالمنظمات غير الحكومية التي لها مركز حالياً لدى الأونكتاد.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

70- قرر المجلس أيضاً في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أن يخضع جدول الاجتماعات لعام 2026 لإجراء الموافقة الصامتة (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، المقرر 591(د-72))[3].

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)

71- أبلغ رئيس المجلس، في الجلسة العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بأنه لا يلزم اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بقائمة الأعضاء. وترد قائمة الأعضاء الحالية في الوثيقة TD/B/INF.261.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

72- أُبلغ المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بأن الإجراءات المتخذة في دورته الثانية والسبعين لا تترتب عليها آثار مالية إضافية.

زاي- مسائل أخرى

(البند 13 من جدول الأعمال)

73- أبلغت الأمينة العامة للأونكتاد في بيانها الاستهلالي مجلس التجارة والتنمية، في جلسته (الافتتاحية) 1245 المعقودة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بقرارها قبول الترشح لمنصب الأمينة العامة للأمم المتحدة، على النحو الذي اقترحته حكومة كوستاريكا. وبغية استيفاء المتطلبات التنظيمية، أعلنت أيضاً عن نيتها أخذ إجازة مؤقتة طوال مدة حملتها إلى أن تتضح طرائق العملية ويتضح جدولها الزمني كما هو متوقع في الربع الأول من عام 2026.

حاء- اعتماد التقرير

(البند 14 من جدول الأعمال)

74- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1250 المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، تقريره الذي سيتضمن الاختصاصات المنقحة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، وجدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية الثامنة والسبعين، والمقررات والإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس، وموجز الرئاسة بشأن جميع البنود الموضوعية، فضلاً عن المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة.

75- وأذن المجلس كذلك للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

(3) سيصدر الجدول الزمني الرسمي بوصفه الوثيقة TD/B/INF.262.

المرفق الأول

الاختصاصات المنقحة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

أولاً- معلومات أساسية

1- وفقاً لما جاء في الفقرتين الفرعيتين 100(ص) و(ق) من مافيكيانو نيروبي[أ]، فعَّل مجلس التجارة والتنمية إنشاء فريقيْ خبراء حكومييْن دولييْن جديديْن أحدهما معني بتمويل التنمية والآخر معني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتنقِّح هذه الاختصاصات[ب]، تمشياً مع توافق آراء جنيف، الطرائق السابقة لتفعيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

ثانياً- الاعتبارات التنظيمية

2- **التكوين.** يتكون فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية من ممثلي الحكومات من ذوي الخبرة اللازمة، الذين تعينهم الدول الأعضاء. ويُدعى خبراء متخصصون من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لأغراض استشارية فقط، حسب الاقتضاء. ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تعيين منسق معني بالتواصل المستمر مع فريق الخبراء الحكومي الدولي.

3- **طرائق العمل:**

(أ) يشكل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية جزءاً من الأساس الموضوعي لركيزة الأونكتاد المتمثلة في بناء توافق الآراء، وينبغي أن يقدم مدخلات متخصصة للنظر فيها على مستويات أخرى. ويتبع فريق الخبراء الحكومي الدولي الإجراءات وأساليب العمل الموحدة للاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد. ويُصدر رئيسان مشاركان، يُختاران ويُنتخبان وفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، مشروع مجموعة من توصيات الخبراء تعكس المناقشات التي جرت خلال الدورة. ويخضع مشروع النص للمناقشة وتبادل الآراء. وتحل هذه الممارسة محل ممارسة التفاوض على توصيات سياساتية متفق عليها. وينبغي أن تعكس المجموعة النهائية من التوصيات آراء الخبراء المشتركة. وتصدر تحت مسؤولية الرئيسين المشاركين، لتنظر فيها لجنة التجارة والتنمية.

(ب) تؤدي اللجان وظيفة هامة تتمثل في دمج المدخلات الموضوعية التي تقدمها أفرقة الخبراء الفرعية التابعة لكل منها، بما في ذلك أفرقة الخبراء الحكومية الدولية، في شكل نتائج سياساتية كي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية على الصعيد السياسي. لذا ينبغي أن تتخذ نتائج اللجان شكل مدخلات لمشروع قرار يُعرض على مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه.

(ج) يساعد فريق الخبراء الحكومي الدولي الأونكتاد في صياغة مساهمات يقدمها إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

(د) ومن أجل زيادة أثر مداولات الفريق وزيادة المشاركة فيها إلى أقصى حد، توضع ترتيبات لإتاحة إمكانية المشاركة عن بعد استكمالاً للاجتماعات.

(أ) TD/519/Add.2، و Corr.1.

(ب) TD/561/Add.2.

4- **الوتيرة.** جلسة عامة واحدة في السنة.

5- **المدة.** لا تتجاوز ثلاثة أيام.

6- **التوقيت.** ضماناً لإسهام عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية إسهاماً مجدياً في لجنة التجارة والتنمية، وفي عملية متابعة تمويل التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تُعقد دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي في النصف الأول من كل جولة سنوية من جولات الاجتماعات الحكومية الدولية. لذا ينبغي أن تتخذ نتائج اللجنة شكل مدخلات لمشروع قرار يُعرض على مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه. وينبغي أن تُعقد هذه الاجتماعات، كلما أمكن، بالتتابع مع الاجتماعات الأخرى ذات الصلة من أجل إيجاد فرص تآزر للوفود المشاركة.

7- **النتائج:**

(أ) توصيات خبراء لا تزيد على صفحة واحدة، تُستخلص من مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، وتعكس آراء الخبراء المشتركة، وتصدر تحت مسؤولية الرئيسين المشاركين كي تنظر فيها لجنة التجارة والتنمية؛

(ب) تقرير عن الدورة يُعَد تحت مسؤولية الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء الحكومي الدولي لتوجيه المناقشات في لجنة التجارة والتنمية؛

(ج) مواضيع وأسئلة إرشادية تُحدَّد للدورات اللاحقة، بما في ذلك جدول أعمال مؤقت، استناداً إلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وفي ضوء مداولات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

8- **التقارير.** تقارير تقدَّم إلى لجنة التجارة والتنمية.

9- **الشعبة الرئيسية التي تتولى تقديم الخدمات إلى فريق الخبراء.** شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، بالتنسيق مع الشُعب المعنية الأخرى في الأونكتاد وتحت إشراف مكتب الأمين العام/الأمينة العامة للأونكتاد، وفقاً للنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية.

10- **الوثائق.** تتكون وثائق كل دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي من جدول أعمال مؤقت، وورقات مناقشة (ورقة واحدة لكل بند موضوعي من بنود جدول الأعمال كحد أقصى) وتقرير عن الدورة. وتُعَد ورقات المناقشة قبل كل دورة سنوية، وتحددَّ فيها المسائل الرئيسية التي يتعين على الخبراء بحثها وتتضمن ردوداً على الأسئلة الإرشادية.

11- **احتياجات التمويل المتوقعة لإتاحة المشاركة.** ضماناً لفعالية مشاركة ممثلي حكومات البلدان النامية، وبخاصة حكومات أقل البلدان نمواً، من المهم توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف سفرهم وبدل إقامتهم اليومي. وإذا قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي الاضطلاع بأنشطة في فترات ما بين الدورات، قد تستدعي الحاجة التماس المزيد من التبرعات/الموارد الخارجة عن الميزانية.

12- **التقييم.** بعد كل دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، ينظر مجلس التجارة والتنمية في تطبيق هذه الاختصاصات. ويولي ما يلي اهتماماً خاصاً: (أ) الدور القيادي الذي تضطلع به الدول الأعضاء في الأونكتاد فيما يتعلق بتحديد المواضيع والأسئلة الإرشادية؛ و(ب) التوازن في تمثيل المتحاورين ضماناً لبحث الموضوع المختار بحثاً شاملاً وتبادل الآراء المستنير والمساهمة الإيجابية في العمليات المتعددة الأطراف ذات الصلة؛ و(ج) المشاركة النشطة لخبراء الدول الأعضاء في الأونكتاد؛ و(د) إجراء تقييم شامل للقيمة المضافة للدورة.

ثالثاً- التركيز المقترح في مضمار السياسة العامة

13- ينص مافيكيانو نيروبي على أن يتناول فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية "التمويل من أجل التنمية، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا وفي أعمال الأونكتاد" (الفقرة الفرعية 100(ص)). وينص كذلك على أنه ينبغي للأونكتاد "الإسهام، من خلال أركان عمله الثلاثة، في تنفيذ ورصد واستعراض خطة عام 2030" (الفقرة الفرعية 100(أ))، و"مواصلة الإسهام في المتابعة المكرسة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وفي استعراض هذه النتائج" (الفقرة 100(ط)). وفي إطار تنفيذ توافق آراء جنيف[ج]، لا سيما الفقرات الفرعية من 80-56 إلى 80-67، وتمشياً مع المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ووثيقته الختامية، وهي التزام إشبيلية[د]، يساهم فريق الخبراء الحكومي الدولي هذا في عملية الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ ومتابعة واستعراض تمويل التنمية، والعمليات ذات الصلة، في إطار ولاية الأونكتاد.

14- ولضمان مساهمة الأونكتاد على نحو فعال في عملية متابعة تمويل التنمية، يُسترشد بمداولات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في اختيار مواضيع فريق الخبراء الحكومي الدولي للسنوات التالية.

رابعاً- حكم انتقالي

15- ستخضع هذه الاختصاصات لمزيد من التنقيح لضمان اتساقها مع قرارات مجلس التجارة والتنمية بشأن تنشيط الآلية الحكومية الدولية، في إطار تنفيذ توافق آراء جنيف (TD/561/Add.2).

(ج) TD/561/Add.2.

(د) انظر A/RES/79/323، المرفق.

المرفق الثاني

موضـــوع الدورة التاســـعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وأسئلتها الإرشادية

الموضوع

تعزيز الإيرادات المالية في البلدان النامية في سياق التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية

الأسئلة الإرشادية

1- ما هي التحديات والفرص المتعلقة بالإيرادات التي يطرحها الاقتصـاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية أمام صانعي السياسات وإدارات الضرائب؟

2- كيف يمكن الاستفادة من الحلول الرقمية لتحسين تحصيل الإيرادات الضريبية؟

3- ما هي الممارسات الجيدة لإشراك منصات التجارة الإلكترونية في استخدام الضرائب غير المباشرة على التجارة الإلكترونية؟

4- كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز استعداد البلدان النامية لاستخدام الضرائب في مجال التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية؟

المرفق الثالث

جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

1- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.

2- مناقشة عامة.

3- تقرير الأمينة العامة السنوي.

4- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

5- الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.

6- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً.

7- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

8- تقارير الهيئات الفرعية:

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

(ب) تقرير لجنة التجارة والتنمية؛

(ج) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية؛

9- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

10- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

11- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

12- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2024-2025 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية؛

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس؛

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(هـ) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)؛

(و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

14- مسائل أخرى.

15- اعتماد التقرير.

المرفق الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

2- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

3- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2025: هل الخدمات هي الطريق الجديد للتحول الهيكلي؟*

4- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

5- مواضيع للجان واجتماعات الخبراء.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد التقرير.

المرفق الخامس

الحضور*

1- حضر الدورةَ ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأردن
أرمينيا
إسبانيا
إستونيا
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
أيرلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
توغو
تونس
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية مولدوفا
دولة فلسطين
رومانيا
زمبابوي
سان تومي وبرينسيبي
سري لانكا
سلوفاكيا
سلوفينيا
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
عمان
غابون
غواتيمالا
غيانا
فرنسا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
فييت نام
قطر
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كندا

* تتضمن قائمة الحضور هذه الجهات المشاركة المسجلة. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/72/INF.1.

كوبا	المملكة العربية السعودية
كوت ديفوار	منغوليا
كولومبيا	موريتانيا
الكونغو	موريشيوس
الكويت	النرويج
لاتفيا	نيبال
ليبيا	نيجيريا
ليتوانيا	نيكاراغوا
ماليزيا	هايتي
مصر	الهند
المغرب	هنغاريا
مقدونيا الشمالية	اليابان
المكسيك	اليونان

2- وحضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر غير الأعضاء في المجلس:

جزر البهاما
كابو فيردي
الكرسي الرسولي
كيريباس
طاجيكستان

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية